



عادل العالي

## إدارة التمييز!

كل ما تحتاجه في المملكة الدستورية ( البحرين ) من أجل إنجاز معاملة واحدة في إحدى وزاراتها ومؤسساتها هو نصف نهار فقط لا غير، وإن كان على مستوى ختم ورقة أو تخلص معاملة صغيرة جداً. وكل وزارات الدولة ومؤسساتها بجانب وزارة الداخلية متمثلة في إدارة «المرور» بجانب آخر، وما أن تتوجه لأبواب الدائرة المذكورة أعلاه في المبنى الجديد الذي يضم ثلاثة أقسام هي: رخص القيادة - التسجيل - وقسم المخالفات، يحق لك أن تتذمر/ تحتج/ لرائحة التمييز النتنة، بين مواطن وآخر، وتعارض بعض المناظر التي تشهدها أمامك ويشهدها الحاضرون من قبل بعض رجال الأمن «النواطير» وكان لهم تعليمات عليا بالتعامل مع المراجع حسب انتمائه ولونه وجنسه وجنسيته. في مطلع يوليو تموز الماضي توجهت لقسم المخالفات بإدارة المرور لدفع مخالفة مرورية بسيطة ولكنها معقدة من قبل الإدارة، وإذ بي أشهد شجار بين أحد أبناء المملكة الدستورية وأحد «النواطير» بسبب منعه من دخول المبنى بداعي ارتداءه شورت (هاف) لأن الهاف يخدش حرمة المكان المقدس، وبينما هم كذلك وفي نفس توقيت المشاجرة جاء شخص من (الحرمان) ويبدو أنه من الجالية الأمريكية متجهاً للمبنى ذاته وكان يرتدي ما يرتديه الشاب نفسه من غير أن يمنعه رجال الأمن أو أن ينبسوا ببنت شفة . والسؤال: ما الفرق بين «شورت» المواطن و «شورت» الأمريكي؟! ولماذا لم يمنع الأمريكي من دخول المبنى؟! هل لأنه فقط من ذوات الدم الأزرق؟ أم لأنه ينتمي لدولة عظمى حسب تصنيف حكومات «الأمم»؟ ثم إذا كان ذلك خلاف العقيدة والقوانين، لماذا سمح للمواطنة «الحسنة» التي كان واضح عليها تبرجها لدرجة خروج بعض مفاتيحها وعورتها المحرمة للناظرين بالدخول؟ اليس هي الأخرى خدشت حرمة المكان بلباسها الفاحش؟ رغم أن دخول الأماكن العامة والإتيان بما يخالف الذوق العام ويخدش الحياء أمر مرفوض جملة وتفصيلاً إلا أنه في ذات الوقت الانتقائية مرفوضة أيضاً كونها تدخل في دائرة التمييز والظلم وعدم المساواة . إن التمييز مرفوض في كل الشرائع السماوية والوضعية لكن واقعنا كما ذكرنا في عمود سابق أن الدولة قائمة على هيكل شي «تمييز» في «تمييز» ولكن الذي ليس مقبول هو أنك تحتاج لـ ٢٤ أو ٤ ساعات من الانتظار من أجل ختم ورقة صغيرة، بالرغم من أن عدد الكباين لتخلص معاملة المخالفات تصل إلى ٦ بينما تفتح منها اثنتان أو ثلاث كباين، أين الموظفين وأين مراقبة المسؤولين .

## من أجل نجاح النظام.. ضوء على فكر أمير المؤمنين (ع)

سيد عباس هاشم



والثمنية، ترجمة إسماعيل صبري عبد الله، ص ٦٤) إقصاء الشعب عن المشاركة، سواء كان المستهدف من ذلك فئة قليلة أم كثيرة، لن يأخذ بالبلد إلا إلى طريق واحد، وهو فشل التنمية، واضطراب الوضع في نهاية المطاف. والاستبداد بالقرار، سواء جاء بالقوة الظاهرة أم بقوانين جائرة صدرت نتيجة أسس دستورية غير متوافق عليها، فإن ذلك لن يغير من حقيقة عدم رضا الشعب شيئاً. وأي نجاح ينتج بناء على هذا الأساس الخاطئ ممتثلاً في إقصاء الشعب، يقود تلقائياً لتعثره مستقبلاً لافتقاده أعظم أسباب البقاء والاستدامة ألا وهو رضا عامة الناس. ورضا الناس ضرورة لنجاح الدولة على كل الصعيد بما في ذلك الجهود التنموية، لهذا يقول الإمام (ع) مخاطباً واليه على مصر، مالك الأشرار باتخاذ الأمر الذي يحوز على رضا الأكثرية قائلًا: « وليكن أحب الأمور إليك أوسطها في الحق وأعمها في العدل وأجمعها لرضا الرعية». وإذا رضيت الجماهير، فستكون متحمسة ومتفاعلة مع مشاريع الحكومة والتي من أهمها وأوثقها، مسألة التنمية، فلا تنمية بلا رضا الجماهير ومشاركتها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن حق الناس في المشاركة أساسه أن الحاجات الإنسانية لا تنحصر فقط في الجوانب المادية كالمأكل والمشرب والمسكن، حيث أن الإنسان له حاجات نفسية ومعنوية لا تقل أثراً والحاحا عن حاجات الجسد. يقول الشيخ مرتضى المطهري: « من الممكن أن تعمل الحكومات المختلفة في سبيل تأمين الحوائج المادية للحياة بصورة واحدة، ولكنها لا تتساوى في رضا الناس عنها، إذ يفي بعضها بقضاء الحوائج النفسية والروحية للمجتمع بينما لا تفي بها

يرى الإمام علي (ع) الذي تصادف ذكرى استشهاده ٢١ رمضان، أن الحاكم الجاد في تسيير شؤون البلد بنجاح، في حاجة لإشراك الأمة لإعانة على تحمل مسؤولياته كافة، إذ يستحث الناس على نصيحته وهو في موقع الحاكم بقوله: «... فلا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل»، ويؤكد الدور الهام لكل فرد في الأمة قائلًا: «وليس امرؤ، وإن عظمت في الحق منزلته وتقدمت في الدين فضيلته، بفق أن يُعان على ما حمله الله من حقه، ولا امرؤ، وإن صغرت النفوس وأقحمتها العيون، بدون أن يعين على ذلك أو يعان عليه». ولا بد أن هذه القاعدة تشمل إنجاز العملية التنموية، فنجاح المشاريع التنموية مرهون بتفاعل الشعب معها، ومشاركته فيها من حيث القرار والتنفيذ، أما استجلاب الأجانب من مختلف أصقاع الأرض نكاية بآبناء البلد أو بفتة منهم، فلا يحقق سوى فقدان ما بقي من ثقة بين الأمة والحكم، وما يستتبع ذلك من مشاكل مستقبلية. يقول شارل بيتلهيم Charles Bettelheim: «وليس أخطر في هذا المجال بالنسبة لبلد متخلف من أن يتصور زعماءه أن يكفي أن يلجئوا إلى مجموعة من الفنيين، تعد لهم خطة التنمية، ثم يتوجهوا إلى بعض الدول الأجنبية يطلب تمويل تنفيذها. فالافتقار بذلك يمكن أن يحقق في بعض القطاعات نتائج محددة، ولكنه لن يقدم شيئاً في ميدان النضال الحقيقي ضد التخلف، لأن هذا النضال يقتضي مجهوداً ضخماً لزيادة التراكم القومي يفترض تحقيقه بالمشاركة الحماسية من جانب الجماهير» (التخطيط

Saggad1990@hotmail.com



سكينة الكحري

ووضع آلية لضبط هذه الممارسات بالتعاون مع الجمعية وإنزال العقوبات الرادعة بهدف المحافظة على تأمين رزق العاملين بهذا القطاع، كما يطالبون بضرورة تطبيق الضوابط على شركات السياحة ومكاتب تأجير السيارات بعدم استئجار سائق ( الفيري فيزا) لنقل الركاب لسيارات تابعة للشركة . هناك لعبة كبيرة تحاول اختطاف عوائد الاقتصاد لصالحه الخاص بنهم وجشع، بدورنا نقول بأن البحث عن فرص استثمارية بالقانون أمر محبب ومطلوب لإدارة اقتصاد البلد ولكن أسلوب الانتفا على القانون يبقى أمر مرفوض وغير محبذ وللمتفهمين عليهم أن يستفيدوا من الدروس السابقة التي كشفت لنا من خلال حكمة جلالة الملك بأن لا احد فوق القانون فهل فهم الدرس؟ فالشاطر لا يحتاجون إلى تكرار أليس كذلك؟

## ما وراء تجاهل سواق الأجرة والنقل

بعدها ولم ينطق، أو ربما تجاهل مطالبهم بعد فترة وجيزة ، أو لعله تغاضى عن ما استمع إليه ، أو ربما هو المسكين ضحية نظام بأسره ربما لم يجد هو الآخر من يستمع إليه ليدل على أنه بالفعل قد تحرك على مطالب هذا القطاع ، كأن لم يجد على سبيل المثال تجاوب من الجهات الرسمية ، فلا الجهات التشريعية القائمة في البلد قادرة على تحريك موضوعهم وتحقيق نتائج إيجابية إليهم ولا مؤسسات المجتمع المدني قادرة هي الأخرى على تحقيق إنجازات لهذا القطاع . ما يطلبه السواق في هذا الخصوص ليس الجنة وإنما يطالبون بوضع القوانين والضوابط وتطبيقها على الجميع بلا هوادة بمعنى وضع القطار على سكتة الحديدية ، فوجود القطار وحده لا يكفي ولا يحقق هدف توصيل الناس إلى أماكنهم ، وهم بدورهم يؤكدون على ضرورة وضع ضوابط صارمة على من يزاول المهنة بدون ترخيص

التحديات أمام القطاع المنسي كبيرة جدًا أكثر مما نعتقد أو نتصور ، وعليه أن يصبر أكثر مما مضى ، وعليه أن يبحث له عن صبر أكبر من طاقته الاستيعابية ، ثم عليه أن يتحمل المناهضات الكبيرة وأن يزيل العراقيل التي توضع أمامه لكي يسير ، وعليه أن يتعود على أن يكبر نفسه في أشياء عديدة ربما على رأسها أن يكبر نفسه على تقبل الفساد الضارب في الأعماق ، وعليه أن يسكت وأن يقبل بالأمر الواقع والمفروض عليه ، بل وجب عليه من الآن أن يبحث له عن فرصة وظيفية أخرى غير هذه التي يتمسك بها ، من الآن وليس غدا لعله يجد له شاعر وظيفي بعد سنوات من الآن أو قبل سن التقاعد بسنة أو اثنتين . فلا أحد إلى الآن يملك الجرأة أن يستمع إلى مطالبهم أو يتحدث بلسان حالهم ، فالذي سمع إليهم سكت